

Distr.: General
18 December 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أبلغكم بأن جمهورية الصين الشعبية تولت رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقد أعد تقييم لأعمال المجلس تحت إشرافي وبالتشاور مع أعضاء المجلس الآخرين (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تكميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليو جي
السفير والممثل الدائم
لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الصين (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)

مقدمة

عقد مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الصين ١٧ جلسة علنية وأجرى ١٣ من المشاورات غير الرسمية المغلقة للنظر في بنود من جدول الأعمال تشمل المسائل المتعلقة بأفريقيا (جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، والصومال/إريتريا، وغينيا - بيساو، وليبيا، ومالي)؛ والبنود المتعلقة بالشرق الأوسط (الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ولبنان، واليمن)؛ وبندا يتعلق بأوروبا (البوسنة والهرسك)، فضلا عن أعمال لجان الجزاءات المعنية. واتخذ المجلس أربعة قرارات وأصدر بيانين رئاسيين وثمانية بيانات إلى الصحافة. وقام السفير ليو جيي، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجلس الأمن، بعرض التقرير السنوي للمجلس على الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وتناول الكلمة أيضا بصفته رئيسا لمجلس الأمن خلال الاجتماع التذكاري المعقود بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. والتقى أعضاء المجلس كذلك بالأمين العام في مأدبة الغذاء التي تجمعهم كل شهر، وشاركوا في حلقة العمل الفنلندية التي نظمت في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى جانب أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا من أجل تبادل الخبرات بشأن العضوية في المجلس.

أفريقيا

وسط أفريقيا

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة علنية للنظر في تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وعن المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة. وعرض التقرير أبو موسى، الممثل الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وشارك أيضا في الجلسة السفير فرانيسكو كيتانو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومدير المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب والمبعوث الخاص لشؤون جيش الرب للمقاومة، الذي قدم عرضا إلى المجلس عن أعمال فرقة العمل الإقليمية

التابعة للاتحاد الأفريقي. وأعرب السيد موسى عن القلق لتصاعد حالة عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ولأنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقال الممثل الخاص إن تزايد أعمال العنف الطائفي في الآونة الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى يثير الجزع إلى حد كبير وإن التصدي للأزمة قبل أن تخرج عن السيطرة أمر مستعجل. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، رغم النصر المحرز بعد هزيمة حركة ٢٣ مارس المتمردة، لا تزال عدة جماعات متمردة أخرى تشكل تهديدا للمجتمعات المحلية. وفيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، قال إن العمليات العسكرية التي نفذها الاتحاد الأفريقي قد أدت إلى فت عضد جيش الرب للمقاومة وحصرت قدراته في اتباع تكتيكات يريد بها البقاء. غير أن تلك الجماعة لا تزال تشكل تهديدا شديدا لا يمكن التنبؤ به. وقال إن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا سيعمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بشأن مسألة انعدام الأمن البحري في خليج غينيا.

وقال السيد ماديرا إن فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي قد أنهت المرحلة الأولى من عملياتها، ولكنها تواجه تحديات لوجستية. وهي تواصل عملياتها ضد جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولن تخفف من ضغطها العسكري على جيش الرب للمقاومة إلى أن يستسلم جوزيف كوني وكبار قاداته أو حتى تتم إزاحتهم من ساحة المعركة. وأكد أنه ينبغي الحفاظ على الزخم الحالي عن طريق توفير التمويل الكافي وتقديم الدعم اللوجستي من أجل تعزيز هدف القضاء على جيش الرب للمقاومة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم لعدم الاستقرار السائد في جمهورية أفريقيا الوسطى ولأعمال العنف المرتكبة فيها، ودعوا إلى تضافر الجهود من أجل إعادة إرساء السلم والاستقرار في البلد. وأدانوا أيضا الأعمال المروعة التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة ودعوا إلى القضاء المرم على التهديد الذي يشكله هذا الجيش. وأعربوا عن دعمهم لفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في محاربتها جيش الرب للمقاومة، ودعوا إلى تقديم الدعم اللوجستي والمالي إلى فرقة العمل حتى تكتسب قدرات تشغيلية كاملة. ودعا الأعضاء أيضا مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا إلى التنسيق مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل التصدي لمسائل القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا ولغير ذلك من الجرائم العابرة للحدود.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا بشأن جيش الرب للمقاومة (S/PRST/2013/18). وكرّر مجلس الأمن فيه إدانته الشديدة لما يقوم به جيش الرب للمقاومة من هجمات مروعة ويرتكبه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات للقانون

الإنساني الدولي واعتداءات على حقوق الإنسان. وكرّر مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي لمبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة، وأشاد بالتقدم الكبير الذي أحرزته فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي. وأشار المجلس إلى أهمية استمرار الدعم الدولي المقدم إلى عمليات فرقة العمل الإقليمية ولوجستياتها ومقرّها. وحث المجلس مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا والبعثات السياسية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وسائر كيانات الأمم المتحدة المعنية الموجودة في المنطقة على تعزيز جهودها دعماً لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لمواجهة تهديد وتأثير أنشطة جيش الرب للمقاومة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس إحاطة إعلامية ومشاورات مغلقة بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعرض يان إلياسون، نائب الأمين العام، تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٢٢ من القرار ٢١٢١ (٢٠١٣) (S/2013/677). وقال إن الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تشهد تدهوراً كبيراً، في ظل تزايد أعمال العنف والاعتداءات الجسيمة على حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الجماعات المسلحة ضد المدنيين من حيث الحجم والحدة، في حين تكاد تنعدم قدرة القوات المسلحة ودوائر الأمن الأخرى في البلد على مواجهة تلك التهديدات. وأشار إلى أن بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى التي أذن بنشرها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ستواجه عدداً من أوجه القصور على المستويين الاستراتيجي والتنفيذي. وحدد خمسة خيارات لتقديم الدعم الدولي إلى بعثة الدعم الدولية. وأدلى مسمين ديمباسا وروغاغوي، القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة، ببيان. وتناول الكلمة أيضاً خلال الجلسة المفتوحة أحمد علام - مي، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأدونيا آيباري، السفير وكبير مستشاري بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

وخلال المشاورات المغلقة التي أعقبت هذه الجلسة، أعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق لتدهور الحالة الأمنية والإنسانية السريع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأكدوا ضرورة اتخاذ المجلس والمجتمع الدولي موقفاً إزاء ذلك بشكل سريع.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدم كل من مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام

ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، إحاطة إلى المجلس عبر الفيديو بشأن التطورات الأخيرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما التطورات الإيجابية في الميدان.

وقال الممثل الخاص إن المكاسب العسكرية التي حققتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى الأيام القليلة السابقة أجبرت حركة ٢٣ مارس على الإعلان، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عن وضع حد لتمرداتها والمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والالتزام بالعملية السياسية. واتفقت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس فعلا على جميع عناصر وثيقة للسلام. ومع صدور الإعلان المذكور أعلاه عن حركة ٢٣ مارس وإعلان قبوله من قبل جمهورية الكونغو الديمقراطية، دخلت العملية السياسية مرحلتها النهائية المتمثلة في التوقيع على الوثيقة. وخلال أعمال القتال التي دارت مؤخرا، نفذت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الولاية المسندة إليها المتمثلة في حماية المدنيين ردا على هجوم حركة ٢٣ مارس بالقنابل في بوناغانا. وتعمل البعثة حاليا على وضع خطة لدعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة الأخرى، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وستنظر في سبل تعزيز مراقبة تدفق الأسلحة عبر الحدود.

وبذلت المبعوثة الخاصة مساعي دبلوماسية، إلى جانب الممثل الخاص للأمين العام ومبعوثي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى التوصل إلى توافق نهائي للآراء بين الحكومة وحركة ٢٣ مارس خلال الحوار السياسي. ومباشرة بعد أعمال القتال الأخيرة، عقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قمة مشتركة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر في جنوب أفريقيا، وأصدرا بيانا يحثان فيه الحكومة وحركة ٢٣ مارس على الوفاء بالتزاماتهما المنبثقة عن المفاوضات التي أجريت في كمبالا وعلى اتباع الخطوات المتفق عليها. وحثا جميع الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على الوفاء بالتزاماتهما بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، واتفقا على مواصلة عمل المنظمين على صعيد تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون ورصده وتقييمه. ودعت المبعوثة الخاصة إلى دعم بسط الحكومة لسلطتها على أراضيها من جديد.

ورحب أعضاء المجلس بما طرأ في الميدان من تطورات إيجابية ستبعث الأمل في إرساء السلام والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأثنوا على المساعي

الدبلوماسية التي يضطلع بها كل من الممثل الخاص للأمين العام والمبعوثة الخاصة، وعلى عمل البعثة. ودعوا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس إلى إتمام العملية السياسية وتوقيع وثيقة سلام في أقرب وقت ممكن، وأعربوا في الوقت نفسه عن دعمهم للحكومة في عملية نزع سلاح محاربي حركة ٢٣ مارس السابقين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وتحييد تهديدات الجماعات المسلحة الأخرى، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بمساعدة البعثة. ودعوا أيضا الموقعين على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة إلى مواصلة تنفيذ الإطار تنفيذًا كاملاً.

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2013/17) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحب المجلس فيه بإعلان حركة ٢٣ مارس وضع حد لتمرداتها وبقبول حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لهذا الإعلان ووقف أعمال القتال بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس، ودعا إلى التعجيل بإبرام وتنفيذ اتفاق نهائي وشامل ومتفق عليه. وأعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء التهديد الإقليمي المستمر الذي تشكله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وشدد على أهمية تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجميع الجماعات المسلحة، بما فيها تحالف القوى الديمقراطية وجيش الرب للمقاومة ومختلف جماعات المايي المايي، وفقاً للقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣). وكرر المجلس أيضاً تأكيد دعمه لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وأهاب بجميع الموقعين عليه الوفاء فوراً، بشكل كامل وبحسن نية، بالالتزامات التي تعهد بها كل منهم بموجب إطار السلام والأمن والتعاون.

ليبيا

في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته إلى إحاطة عن طريق التداول بالفيديو قدمها طارق ميري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتناولت تنفيذ القرار ٢٠١٧ (٢٠١١). وقال إن الوضع الأمني في ليبيا لا يزال غير مستقر، وإن البعثة تشعر بالقلق إزاء وجود قذائف سطح - جو المحمولة وإزاء الرقابة على مواد اليورانيوم الانشطارية. وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠١٧ (٢٠١١)، سوف تواصل البعثة دعم الجهود التي تبذلها ليبيا للتصدي لانتشار الأسلحة والأعتدة ذات الصلة. وأعرب عن ترحيبه بالتزام الحكومة الليبية بالعمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمعالجة هذه المسألة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدفق الأسلحة من ليبيا انطلاقاً من الأراضي الليبية أو من خارجها، ودعوا إلى التنفيذ الشامل للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن

على ليبيا. وشددوا على أن البعثة ينبغي أن تضطلع بدور أكبر في معالجة هذه المسألة. واقترح بعض الأعضاء إيفاد بعثة لمجلس الأمن إلى ليبيا في كانون الثاني/يناير المقبل.

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس في جلسة مفتوحة إلى إحاطة بشأن الحالة في ليبيا قدمتها فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، التي قدمت تقريرها السادس إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وبينما أثنت على تواصل الحكومة الليبية مع المحكمة الجنائية الدولية في قضية السنوسي، فقد أعادت تأكيدها على الالتزام الذي يقع على الحكومة بتسليم سيف الإسلام القذافي إلى عهدة المحكمة الجنائية الدولية. وأشارت أيضا بإبرام مذكرة تفاهم بين الحكومة الليبية والمحكمة الجنائية الدولية، وأعربت عن أملها في أن تمهد مذكرة التفاهم لسد ثغرة الإفلات من العقاب في ليبيا. وفي سياق إشارتها إلى التحديات الماثلة أمام الحكومة الليبية والصعوبات التي يواجهها مكتبها، أهابت المدعية العامة بجميع الدول تقديم المساعدة إلى ليبيا في الجهود التي تبذلها لكي تصبح مجتمعا آمنا وديمقراطيا تام الأركان.

وأثنى أعضاء المجلس على الجهود التي تبذلها الحكومة الليبية من أجل استعادة الاستقرار وتطوير الاقتصاد الليبي، والسعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وتحسين النظام القضائي. ودعوا جميع الأطراف الليبية إلى الحفاظ على الوحدة وإلى حل خلافاتهم عن طريق الحوار. ورحب بعض الأعضاء بتوقيع مذكرة التفاهم، باعتبارها خطوة مهمة، وشددوا على أهمية عقد المزيد من المشاورات بين السلطات الليبية والمحكمة الجنائية الدولية من أجل التوصل إلى حلول للمسائل المعلقة. ودعا بعض أعضاء المجلس الحكومة إلى كفالة الإسراع بوضع جميع المحتجزين تحت السلطة الفعلية للدولة. وأشار العديد من أعضاء المجلس إلى أهمية دعم المجلس للمحكمة الجنائية الدولية. ولكن بعضهم أثار تساؤلات حول موقف مختلف اتخذته المحكمة الجنائية الدولية من قضيتي السنوسي وسيف الإسلام القذافي، معربين عن شكهم في قدرة الحكومة على ضمان محاكمة عادلة في ضوء التحديات الخطيرة التي لا تزال تواجهها.

وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته إلى إحاطة قدمها مدير شعبة أفريقيا الثانية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، تناولت توصية الأمين العام بإرسال وحدة حراسة إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وأكد المدير أن الحالة الأمنية في ليبيا شديدة التقلب. وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها. وستتألف وحدة الحراسة من ٢٣٥ فردا عسكريا، وهدفها حماية مجمع البعثة في ليبيا.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في ليبيا، وأيدوا الاقتراح الداعي إلى إرسال وحدة حراسة. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن أملهم في أن تقدم الأمانة العامة مزيداً من التفاصيل عن العملية وعن الآثار المالية المترتبة على الوحدة.

غينيا - بيساو

في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته بشأن الحالة في غينيا - بيساو. وقام خوسيه راموس - هورتا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (المكتب)، بعرض تقرير الأمين العام عن الجهود المستمرة التي تبذل للمساعدة على إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو (S/2013/680) وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2013/681). وأفاد بأن التقدم نحو إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو لا يزال بطيئاً، وأكد على أن إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سلمية وذات مصداقية في غينيا - بيساو في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤ ينبغي أن يظل أحد الأولويات الأساسية لكفالة العودة السريعة إلى النظام الدستوري. وحث الحكومة الانتقالية على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل إجراء الانتخابات في حينها.

وأدلى بيانات أيضاً كل من فرناندو ديلفيم - داسيلفا، وزير الشؤون الخارجية في غينيا - بيساو، وأنطونيو دي أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا - بيساو في لجنة بناء السلام، وأنطونيو غوميندي، الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة، بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ويوسفو بامبا، الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، رحب أعضاء المجلس بتعهدات الشركاء الدوليين لغينيا - بيساو بتقديم المساعدة الانتخابية. وأكد الأعضاء على أهمية إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وسلمية في غينيا - بيساو في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤، وحث أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو على تهيئة ظروف مواتية لإجراء الانتخابات.

مالي

في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة أدا فيه عملية خطف واغتيال صحفيين فرنسيين في مالي في ذلك اليوم.

الصومال

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بياناً للصحافة أعرب فيه أعضاء المجلس عن غضبهم من الهجوم بالقنابل الذي وقع في مقديشو وتسبب في سقوط العديد من القتلى والجرحى، وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عنه. وأكد أعضاء المجلس دعمهم القوي لعملية السلام والمصالحة في الصومال، وأكدوا من جديد عزمهم على دعم الجهود الصومالية والدولية التي تبذل من أجل إزالة التهديد الذي تشكله حركة الشباب على الصومال والمنطقة.

وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣)، الذي أذن بموجبه للاتحاد الأفريقي بمواصلة نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وطلب إلى الاتحاد الأفريقي زيادة قوام قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى عدد أقصاه ١٢٦ ٢٢ فرداً، وقام بتوسيع نطاق مجموعة عناصر الدعم اللوجستي المقدمة لأفراد الجيش الوطني الصومالي الذين يقومون بعمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٢٥ (٢٠١٣) الذي مدد بموجبه الإذن الممنوح للقيام بعمليات لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال لفترة إضافية مدتها ١٢ شهراً.

الصومال/إريتريا

في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته إلى الإحاطة التي قدمها السفير أوه جون، رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارات ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. وأطلع المجلس على عمل اللجنة خلال فترة ١٢٠ يوماً الماضية، مع التركيز على مسألة الفحم، ولا سيما في ما يتعلق بالتوجيهات المقدمة للدول الأعضاء بشأن الحظر المفروض على الفحم. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كان فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا قد قدم بعض المقترحات بشأن الحد من صادرات الفحم من الصومال، وأبلغ بأنه بصدد وضع مشروع مذكرة للمساعدة على التنفيذ. وفي ما يتعلق بإريتريا، أبلغ الرئيس المجلس بأنه سيرتب لعقد اجتماع بين حكومة إريتريا وفريق الرصد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ من أجل تشجيع التفاعل البناء بينهما.

ورحب أعضاء المجلس بوضع مذكرة للمساعدة على التنفيذ، وشددوا على أهمية تنفيذ جميع تدابير الجزاءات المفروضة على الصومال في القرارات ذات الصلة. وأعرب أعضاء

المجلس أيضا عن دعمهم للجهود التي يبذلها الرئيس للترتيب لاجتماع بين حكومة إريتريا وفريق الرصد، وعن توقعهم نتائج إيجابية من الاجتماع المنعقد في باريس.

السودان وجنوب السودان

في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته إلى إحاطة من إدارة عمليات حفظ السلام عن الحوادث الأمنية التي وقعت في جنوب السودان واستهدفت موظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء تزايد الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة في البلد وأعمال التحرش والاحتجاز والنهب التي تطالهم والممارسات الرامية إلى تقييد عملهم، والتي تقوم بها بشكل رئيسي قوات أمن جنوب السودان، وطالبوا السلطات باتخاذ تدابير عاجلة لضمان الامتثال الصارم لاتفاق مركز قوات حفظ السلام المبرم مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وتقديم مرتكبي هذه الأعمال غير القانونية إلى العدالة.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته إلى إحاطتين من هيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وجون غينغ، مدير شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بشأن التطورات الأخيرة في العلاقات بين السودان وجنوب السودان، ولا سيما تنظيم قبيلة دينكا نقوك لاستفتاء من جانب واحد، والزيارة التي قام بها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى أبيي، وحالة حملة التحصين المقترحة ضد شلل الأطفال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ودعا أعضاء المجلس السودان وجنوب السودان إلى العمل بشكل حثيث على تنفيذ توافق الآراء الذي اتفق عليه رئيسا الدولتين، والتعجيل بإقامة المنطقة الحدودية الآمنة ومزروعة السلاح، وإنشاء أجهزة إدارة أبيي ومجلسها وشرطتها.

وأعرب أعضاء المجلس مجددا عن اعتراضهم على أي إجراءات أحادية الجانب فيما يتعلق بالوضع النهائي لمنطقة أبيي، وأعربوا عن قلقهم من احتمال تفاقم التوتر أثناء فترة الهجرة في موسم الجفاف، ودعوا جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي قد تؤدي إلى تفاقم الوضع. وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم لأن حملة التحصين ضد شلل الأطفال لم تبدأ على النحو المقرر، وحثوا حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال على التعاون الكامل مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية لضمان تنفيذ حملة تحصين سلسلة وآمنة في أقرب وقت ممكن.

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس أثناء جلسة مفتوحة إلى إحاطة قدمتها هيلدا جونسون، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان،

بشأن التطورات الأخيرة في جنوب السودان والعمل الذي تقوم به البعثة. وأدلى فرانسيس دينغ، الممثل الدائم لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة، ببيان أيضاً. وبعد الجلسة المفتوحة، استمع المجلس في مشاورات مغلقة إلى إحاطة أخرى قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام بشأن جنوب السودان. وأثنى أعضاء المجلس على عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأعربوا عن القلق البالغ إزاء الحوادث الأمنية ضد موظفي الأمم المتحدة في الميدان.

وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته إلى إحاطة قدمتها السفيرة ماريا كريستينا بيرسيغال، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، وتناولت الإحاطة آخر مستجدات عمل اللجنة. وأعرب أعضاء المجلس عن الشواغل المستمرة إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور وإزاء انتهاكات حكومة السودان لنظام الجزاءات. وأثنى أعضاء المجلس على عمل اللجنة، ورحبوا بموافقة حكومة السودان على الزيارة المقترحة لرئيسة اللجنة إلى السودان.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٢٦ (٢٠١٣) الذي حدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لمدة ستة أشهر.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر رئيس المجلس بياناً إلى الصحافة، أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الذي شنّه مسلحون مجهولو الهوية على دورية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بالقرب من كبكايية في شمال دارفور، يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وأسفر عن مقتل أحد أفراد حفظ السلام الروانديين. وأعرب أعضاء المجلس عن تعازيهم لأسرة جندي حفظ السلام الذي قتل في الهجوم، وكذلك لحكومة رواندا والعملية المختلطة. ودعوا حكومة السودان إلى الإسراع في إجراء تحقيق في الحادث وتقديم الجناة إلى العدالة. وأخيراً، أكد أعضاء المجلس مجدداً تأييدهم الكامل للعملية المختلطة ودعوا جميع الأطراف في دارفور إلى التعاون الكامل مع البعثة.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة الإحاطة الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأشار جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى أن العملية تعرضت، بعد أربعة أشهر من استئناف المفاوضات المباشرة، إلى نكسة كبيرة تمثلت في سلسلة من الإعلانات عن خطط استيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وهو ما أدى أيضاً إلى استقالة المفاوضين الفلسطينيين. وقال

إن الإعلان الصادر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عن خطط لزيادة نحو ٢٤.٠٠٠ وحدة، بما في ذلك في المنطقة هاء-١، يشكل مثار قلق خاص، لعدم إمكانية التوفيق بين هذه الخطط وهدف التوصل إلى حل متفاوض عليه يقوم على وجود دولتين. وأكد من جديد موقف الأمم المتحدة القائل إن المستوطنات تتعارض مع القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام، وإن الأمين العام يتوقع أن توقف حكومة إسرائيل هذه الخطط وقفا تاما. وينبغي أن يكشف الطرفان الجهود ويمتنعا عن القيام بأعمال تقوض الثقة وروح المحادثات. وأشار إلى أن الحالة في الميدان لا تزال متوترة، وأن قوات الأمن الإسرائيلية تواصل القيام بعمليات التفتيش والاعتقال. ويستمر العنف بين المستوطنين والفلسطينيين بصورة يومية في جميع أنحاء الضفة الغربية، ويشكل استمرار عمليات هدم مباني الفلسطينيين غير المرخصة مصدرا للقلق. وأضاف قائلا إن الحالة في غزة تتدهور مرة أخرى، بما في ذلك الحالة الاجتماعية الاقتصادية المقترنة بأزمي الطاقة والبناء. ودُعيت إسرائيل إلى أن تعيد النظر على وجه السرعة في قرارها القاضي بالوقف المؤقت لاستيراد مواد البناء إلى غزة. وأكد وكيل الأمين العام أن الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أصبحت أكثر خطورة، وشجع جميع الجهات المانحة على زيادة مساهماتها. وبشأن لبنان، أبرز إدانة الأمين العام للهجوم الإرهابي الذي استهدف على ما يبدو سفارة جمهورية إيران الإسلامية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

وخلال المشاورات المغلقة التي أعقبت الجلسة، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للمفاوضات والروح القيادية التي يبدوها الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن القلق البالغ للخطوة الاستيطانية الواسعة النطاق التي أعلنت عنها إسرائيل مؤخرا وعبروا عن إدانتهم لها. وأكد أيضا العديد من الأعضاء على الحاجة إلى تحسين الأحوال المعيشية للناس في قطاع غزة واحترام المصالح الأمنية المشروعة للطرفين.

العراق

في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة تلتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأدلى نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ببيان عن الحالة في العراق وعمل البعثة خلال الأشهر الأربعة الماضية. وأشار إلى أن قيادات سياسية ودينية وقبلية ومدنية عراقية عديدة شاركت في مؤتمر السلام الاجتماعي، ووقعت ميثاق شرف وطنيا، والتزمت بالحفاظ على وحدة العراق وشعبه. وأعرب عن ترحيبه بسن قانون الانتخابات العامة الجديد وعن أمله في أن يستفيد جميع

الزعماء السياسيين العراقيين من الزخم الحالي وأن يمضوا قدماً نحو عملية حوار وإصلاح شاملة وأن يُجروا انتخابات برلمانية بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأثنى أيضاً على تحسّن العلاقات العراقية الكويتية. غير أنه أعرب عن قلقه إزاء استمرار التحديات التي تواجه الحالة السياسية والأمنية في العراق، بما في ذلك زيادة العنف الطائفي والهجمات الإرهابية.

وفي مشاورات مغلقة، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل لأنشطة البعثة وعمل الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة. ورحب أعضاء المجلس بالحوار السياسي الذي أجري في الآونة الأخيرة وباستمرار تحسّن العلاقات العراقية الكويتية، وشددوا على أهمية تنفيذ القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣). ودعوا جميع الأطراف السياسية والدينية العراقية إلى النهوض بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية وتعزيز السلام والتنمية في العراق. وأعربوا عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية في العراق وتأثير الأزمة السورية في العراق.

وفي أعقاب المشاورات، أصدر المجلس بياناً إلى الصحافة أدان فيه أعمال العنف التي وقعت مؤخراً في العراق وأكد من جديد دعم المجلس للسلام والاستقرار في العراق.

لبنان

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس بياناً إلى الصحافة أدان فيه الهجمات الإرهابية على سفارة جمهورية إيران الإسلامية في بيروت وناشد كل الشعب اللبناني الحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة المحاولات الرامية إلى تقويض استقرار البلد. وأكد أيضاً أعضاء المجلس أهمية احترام جميع الأطراف اللبنانية سياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان، بما يتوافق مع التزامها الوارد في إعلان بعبدا.

وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس إلى إحاطة في جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته قدمها كل من منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، ديريك بلامبلي، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال الأشهر الأربعة الماضية. وأشار المنسق الخاص إلى أن الحالة على طول الخط الأزرق وفي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لا تزال هادئة، في حين أن الهجمات الإرهابية التي وقعت في بيروت وطرابلس في الأشهر القليلة الماضية، ولا سيما الهجوم الإرهابي الذي وقع خارج سفارة جمهورية إيران الإسلامية في بيروت، شكلت تطورات جديدة خطيرة. وذكر أيضاً أنه لم يُحرز أي تقدم جوهري بشأن هدف التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. ودعا جميع الأطراف اللبنانية إلى الالتزام مجدداً بإعلان بعبدا وسياسة النأي بالنفس، وتشكيل حكومة جديدة بأسرع ما يمكن. وأعرب عن قلقه إزاء التأثير السلبي لأعمال العنف في الجمهورية العربية السورية

على لبنان، ولا سيما تدفق ما يقرب من مليون لاجئ سوري وتزايد التوترات الطائفية. وأشار أيضا إلى الدور الهام الذي يضطلع به الرئيس ميشال سليمان والقوات المسلحة اللبنانية في الحفاظ على الاستقرار في لبنان. وأحاط المجلس علما بإنشاء مجموعة الدعم الدولية للبنان وبالجهود التي تبذلها. وأعرب عن إحباطه من عدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بوقف إسرائيل انتهاكاتها للمجال الجوي اللبناني واحتلالها للجزء الشمالي من قرية الغجر، وكذلك استمرار حيازة حزب الله وغيره من الجماعات المسلحة الأسلحة خارج سيطرة الدولة اللبنانية.

وأعربت غالبية أعضاء المجلس عن قلقها إزاء الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية وأيدت سياسة النأي بالنفس عن التراجع في الجمهورية العربية السورية التي ينتهجها لبنان. وشدد بعض الأعضاء على الحاجة إلى مكافحة الاتجار بالأسلحة عبر الحدود السورية اللبنانية، وإلى نزع سلاح الجهات اللبنانية غير الحكومية، بما فيها حزب الله. وأعرب أيضا أعضاء المجلس عن القلق إزاء تأثير الأزمة السورية في لبنان.

وفي أعقاب المشاورات، أصدر المجلس بيانا إلى الصحافة رحب فيه بإنشاء مجموعة الدعم الدولية للبنان، ودعا جميع الأطراف اللبنانية إلى احترام سياسة النأي بالنفس، وأعرب عن دعمه للسلام والاستقرار في لبنان.

الجمهورية العربية السورية

في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس في جلسة مشاورات عقدها بكامل هيئته إلى عرض لأحدث المعلومات عن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية قدمته فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ. وقالت إن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية تستمر في التدهور بسرعة، حيث بلغ عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة ٩,٣ ملايين شخص، منهم ٦,٥ ملايين من النازحين داخليا. وعرضت مجالات مستهدفة يمكن أن تستخدم لقياس التقدم المحرز في تنفيذ البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2013/15). وأشارت أيضا إلى الدعوة السابقة التي وجهتها إلى الدول الأعضاء لممارسة الضغط على جميع أطراف التراجع من أجل اتخاذ تدابير محددة ترمي إلى تعزيز إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية.

وأدلى بعض أعضاء المجلس ببيانات وأعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية ودعمهم لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل أن يواصل الاضطلاع بدور قيادي في العمليات الإنسانية في سورية، وشددوا على الحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس إلى إحاطة في جلسة مشاورات غير رسمية قدمتها سيغريد كاغ، المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية، بشأن تنفيذ القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). وأكدت أن خطوات هامة قد أنجزت ومراحل أساسية قد قطعت منذ اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، ويشمل ذلك تفتيش ٢١ موقعا من أصل ٢٣ موقعا صرحت بها الجمهورية العربية السورية، وقيام حكومة الجمهورية العربية السورية بالتدمير الوظيفي لمعداتها الأساسية الخاصة بالأسلحة الكيميائية بحضور أفرقة التحقق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتقديم الحكومة إعلانا أوليا رسميا إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، عملا بأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وستواصل البعثة المشتركة استعراض الحالة الأمنية لموقعين لم تزرهما وستقوم بزيارة لهما في أقرب وقت تسمح به الظروف. والبعثة المشتركة مرتاحة لتنفيذ هذه الأنشطة في الوقت المحدد. وذكرت أيضا المنسقة الخاصة أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني استلما حتى تاريخه مبلغا قدره ٩,٧ ملايين يورو، وأعربت عن تقديرها للدول الأعضاء التي قدمت التبرعات. وأشارت إلى أنه ينبغي أن يكون المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد بتّ بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في الخطة العامة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية، وكذلك المجالات التي قد يلزم فيها تقديم دعم إضافي من الدول الأعضاء. وأكدت من جديد أن المسؤولية عن إزالة جميع مواد ومعدات الأسلحة الكيميائية تقع على عاتق حكومة الجمهورية العربية السورية، التي تتحمل أيضا المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة أفراد البعثة المشتركة. وأعربت عن الأمل في أن يواصل مجلس الأمن تقديم دعمه القوي وتوجيهاته الفعالة في الأشهر المقبلة.

ورحب أعضاء المجلس بالإجماع بالتقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بالتحقق من الأسلحة الكيميائية السورية وتدميرها. وأشادوا بما أبداه أفراد البعثة المشتركة من شجاعة وتفان في أداء مهامهم في حالة صعبة وغير مستقرة، وبالجهد الدؤوب التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية الدفع قدما بالأعمال ذات الصلة. وأثنى بعض الأعضاء على الموقف الفعال لحكومة الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وكرروا التأكيد على أن استمرار إبداء الحكومة التعاون الفعال، بما في ذلك فيما يتعلق بكفالة السلامة والأمن اللازمين لتمكين البعثة المشتركة من الاضطلاع بعملها في سورية، أمر أساسي لنجاح تدمير الأسلحة الكيميائية السورية. وأشار بعض الأعضاء إلى ضرورة أن يبقى المجتمع الدولي متيقظا

وأن يكفل بأن الإعلان الأولي السوري إعلان شامل. وأشار بعض الأعضاء إلى الأهمية التي يولونها للعملية السياسية، باعتبارها الحل الممكن الوحيد للتراجع السوري، ودعوا إلى التعجيل بعقد مؤتمر جنيف الثاني. ودعا بعض الأعضاء إلى أن تتعاون السلطات السورية بنفس القدر فيما يتعلق بإيصال المساعدة الإنسانية.

وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر رئيس المجلس بياناً إلى الصحافة أدان فيه بقوة قصف سفارة الاتحاد الروسي في دمشق بقذائف الهاون في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي أدى إلى مقتل شخص وجرح تسعة آخرين. وأكد أعضاء المجلس من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين، وأكدوا مجدداً عزمهم على مكافحة الإرهاب بجميع الوسائل.

اليمن

خلال المشاورات التي عقدها مجلس الأمن بكامل هيئته في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، إحاطة بشأن الحالة في اليمن. وقال إن مؤتمر الحوار الوطني يدخل مرحلته النهائية وإن اليمن قد أحرز تقدماً ملحوظاً على الرغم من التحديات الواضحة. وأشار إلى أن الحالة الأمنية لا تزال تثير بعض التحديات، وأن بعض الأشخاص يعرفلون عملية مؤتمر الحوار الوطني. وأعرب عن أمله أن يواصل المجلس متابعة هذه المسألة واتخاذ الإجراءات المناسبة.

وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للعمل الذي يقوم به المستشار الخاص وعن أملهم في التعجيل باختتام أعمال مؤتمر الحوار الوطني. وشدد الأعضاء على أنه ينبغي للمجلس أن يؤيد بقوة عملية الانتقال السياسي وأن يبعث رسالة واضحة إلى من يعرفونها.

وبعد مشاورات مغلقة، أصدر المجلس بياناً إلى الصحافة أعرب فيه عن تأييده لمواصلة عملية الانتقال السياسي الجارية في اليمن والجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية من أجل حفظ الأمن، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والدفع قدماً بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية. وأعرب المجلس عن تطلعه للتعجيل باختتام أعمال مؤتمر الحوار الوطني، على أساس إنجاز الخطوات الواردة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها. وأعرب المجلس أيضاً عن قلقه إزاء المحاولات الرامية إلى تقويض العملية السياسية وإضعاف حكومة اليمن.

أوروبا

البوسنة والهرسك

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٢٣ (٢٠١٣) الذي أذن فيه بتمديد ولاية قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات (عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي) لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا.

وعقب اتخاذ القرار ٢١٢٣ (٢٠١٣)، أجرى المجلس مناقشة بشأن البوسنة والهرسك، قدم خلالها فالتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الراهنة في هذا البلد. وقال الممثل السامي إن الوضع السياسي ما زال لم يتغير مقارنة بالوضع السائد قبل ستة أشهر. وقال إنه ما زال يشعر بالقلق إزاء بعض التحديات التي تواجه التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام وسيادة القانون في البوسنة والهرسك. وأعرب عن اعتقاده بأن الإبقاء على وجود البعثات العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي أمر ضروري، وعن ترحيبه باتخاذ القرار ٢١٢٣ (٢٠١٣) الذي أذن بتمديد ولاية قوة الاتحاد الأوروبي. وذكر الممثل السامي أن البوسنة والهرسك استفادت من أفضل وضع شهدته المنطقة على مر السنوات العشرين الماضية، وأردف قائلا إن المجتمع الدولي ينبغي له أن يقف صفا واحدا من أجل دعم التقدم الذي يحرزه البلد ومساعدة القادة على تحقيق أهدافهم المشتركة.

وأعرب أعضاء المجلس عن احترامهم لسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وعن قلقهم إزاء الحالة السياسية الراهنة في البلد. وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم للتنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام ودعوا جميع الأحزاب والزعماء السياسيين إلى المشاركة الحقيقية في الحوار وتدابير بناء الثقة الرامية إلى إيجاد خيارات مقبولة من الجميع تتعلق بالإصلاحات الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية التي تلزم التزاما صارما بالاتفاق.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى المجلس مناقشة واستمع إلى إحاطة قدمها فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقال الممثل الخاص إن نجاح الانتخابات البلدية التي أجريت على نطاق إقليمي كوسوفو في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر يشكل معلما بارزا في تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل الأول المتعلق بالمبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد. وذكر أنه على الرغم

من وقوع مشاكل في شمال ميتروفيتشا يوم الانتخابات، فقد أعيد التصويت، بشكل سلمي، في مراكز الاقتراع الثلاثة المعنية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وشدد على أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تواصل تركيز جهودها ومواردها على دعم العملية السياسية التي يقودها الاتحاد الأوروبي، بما يمكنها من الوفاء بالولاية المنوطة بها. وخلص إلى أن أعضاء مجلس الأمن ما زالوا يضطلعون بدور رئيسي في دعم العملية الجارية في كوسوفو. وقال رئيس وزراء صربيا، إيفيتسا داتشيتش، إن بلده ملتزم بمواصلة المفاوضات الفاعلة والبناءة مع بريشتينا، وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. وكرر التأكيد على أن الحوار الجاري في بروكسل يبني على موقف محايد إزاء وضع الإقليم وأن الرغبة في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا لا تعني تغيير صربيا لموقفها المتمثل في عدم قبول إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد. وقدم رئيس وزراء كوسوفو، هاشم ثاتشي، إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات المستجدة في كوسوفو، وأكد الالتزام بمواصلة الحوار مع صربيا.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ودعوا إلى تنفيذ الاتفاقات التي توصل إليها الجانبان. وأعرب بعض الأعضاء عن شواغلهم المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا الصربيين. وأثنى بعض الأعضاء على الإنجازات التي تحققت في كوسوفو كبلد مستقل، بينما أكد آخرون مجددا دعمهم لوحدة صربيا وسلامة أراضيها، وشددوا على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال ساريا تماما ويشكل الأساس القانوني الدولي لتسوية مسألة كوسوفو، ورأوا، في هذا الصدد، أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ينبغي أن تبقى موجودة في كوسوفو لأنها تقوم بدور حاسم في الإقليم.

المسائل المواضيعية

عدم الانتشار (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

خلال المشاورات التي عقدها مجلس الأمن بكامل هيئته في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع إلى إحاطة قدمتها سيلفي لوكاس (لكسمبرغ)، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، بشأن الأنشطة التي تقوم بها اللجنة حالياً، بما في ذلك تبادل الآراء بشأن تقارير فريق الخبراء التابع لها. وعرضت رئيسة اللجنة تقرير اللجنة عن فترة التسعين يوماً المقدم إلى المجلس. ودعا أعضاء المجلس إلى التنفيذ الكامل والفعال للقرارات ذات الصلة، وشجعوا اللجنة على مواصلة القيام بدورها الهام. وشدد الأعضاء أيضاً على أهمية تحقيق الهدف المتمثل في تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي على نحو يمكن التحقق منه وبالوسائل السلمية وبغية صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا؛ وأكدوا من جديد دعمهم للتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي؛ ورحبوا

بالجهود الأخيرة التي بذلتها الأطراف المعنية في هذا الصدد. ودعا بعض الأعضاء إلى التعجيل باستئناف المحادثات السداسية الأطراف والتنفيذ الكامل والسريع للبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وحث بعض الأعضاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بالتزامها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإثبات جدتها تجاه محادثات إزالة الأسلحة النووية، والتخلي عن برامجها النووية وبرامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية.

السلام والأمن في أفريقيا

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بكامل هيئته بشأن مشروع قرار يتعلق بطلب إرجاء إجراءات المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة برئيس كينيا ونائب رئيسها. وأقر أعضاء المجلس بشواغل البلدان الأفريقية والدور الهام الذي تضطلع به كينيا في صون السلام والأمن الإقليميين ومكافحة الإرهاب. وسلموا بأن كينيا وبلدان أفريقية أخرى تواجه تحديات في مجال السلم والأمن. ومع ذلك، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار، نظرا لأن أعضاء المجلس لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن إمكانية تطبيق المادة ١٦ من نظام روما الأساسي.

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، صوت أعضاء المجلس على مشروع القرار المتعلق بطلب إرجاء إجراءات المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة برئيس كينيا ونائب رئيسها. ولم يُعتمد المشروع الذي حصل على سبعة أصوات مؤيدة وامتنع ٨ أعضاء عن التصويت عليه. وأبدى بعض أعضاء المجلس ملاحظات تعليلا لتصويتهم. وأيد بعض أعضاء المجلس اتخاذ إجراءات لتلبية متطلبات الدول الأفريقية. وشدد بعض الأعضاء على أنه سيكون من الأنسب أن تتولى المحكمة الجنائية الدولية نفسها وجميع الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية معالجة ما أثير من شواغل.

الإحاطات المقدمة من رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس جلسة علنية واستمع إلى إحاطات من رؤساء اللجنة المنبثقة عن القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وعرض السفير كوينلان، رئيس اللجنة المنبثقة عن القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، بالنيابة عن اللجان الثلاث، عمل تلك اللجان منذ الإحاطة الأخيرة التي قُدمت في أيار/مايو ٢٠١٣ واتجاهات مساعيها المستقبلية. وعرض أيضا السفير لوليشكي، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والسفير أوه جون، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار

١٥٤٠ (٢٠٠٤)، كل على حدة، الأنشطة الرئيسية للجنة. وأعربا عن استعدادهما لعقد اجتماعات منتظمة من أجل تحسين تنسيق عملهما، ليس فقط في مجالات المساعدة وتبادل المعلومات والاتصال، بل أيضا في مجالات التخطيط وإجراء الزيارات الميدانية وتدريب الموظفين. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للعمل الذي تقوم به اللجان المعنية وعن دعمهم لها. وشددوا أيضا على أهمية مواصلة هذه اللجان تنفيذ ولاياتها وتعزيز جهودها المتعلقة بالتنسيق والتعاون مع الدول الأعضاء، وذلك بدعم من أفرقة الخبراء ذات الصلة.
